

التقرير السنوي للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (الوارد في الملحق) كي تنظر فيه في اجتماعها الثامن عشر.

الملحق

التقرير السنوي الثالث المقدم من لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة إلى الاجتماع الثامن عشر لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

أيار/ مايو ٢٠١٣

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م١٢٥ق١ وحدد اختصاصاتها (المرفقة بتذييل هذا التقرير) بإسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها إلى المجلس التنفيذي، بشأن المسائل التالية التي تدرج ضمن نطاق ولايتها:

- استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية (المنظمة) وسياستي تقديم التقارير المالية والمحاسبة
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد عملية تنفيذ نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، الذين عينهم المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بموجب المقرر الإجرائي م١٢٦(١): السيدة ماريون كاودن (رئيس لجنة البرنامج والميزانية والإدارة) والسيد جون فوكس والسيد فيراثاي سانتيرايهوب. وانضم إلى هؤلاء الأعضاء كل من السيدة ماري نكيوب التي عينها المجلس التنفيذي في أيار/ مايو ٢٠١٢ بموجب المقرر الإجرائي م١٣١(٤) والسيد فريد لحد الذي عينه المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ بموجب المقرر الإجرائي م١٣٢(٢).

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي الثالث المقدم من لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنجاز أعمالها خلال عام ٢٠١٢ والأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٣.

اجتماعات لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ منذ تقديم آخر تقرير سنوي

٤- عقدت اللجنة دوراتها السابعة والثامنة والتاسعة في الفترات من ٢ إلى ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢ ومن ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ومن ١٨ إلى ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٣ على التوالي. وتناول جدول أعمالها جميع مجالات ولايتها، بما في ذلك إدارة شؤون الميزنة ومراقبة الميزانية وإدارة المخاطر المؤسسية وشؤون المراجعة الداخلية الخارجية والقضايا المرتبطة بالمساءلة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والبيانات المالية السنوية للمنظمة ونظام الإدارة العالمي وشؤون المراقبة الداخلية (ومنها مراجعة الحسابات والتحقق والتقييم على الصعيد الداخلي) والشراكات وتدبير الشؤون واستعادة تكاليف الإدارة وتدريب القادة وتنمية مهاراتهم وإصلاح المنظمة.

وعملاً بما هو متبع من ممارسات جيدة، عقدت اللجنة في كل جلسة اجتماعاً خاصاً مع ممثل مراجع الحسابات الخارجي ومدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٥- وترتفع اللجنة عقد اجتماعين آخرين في عام ٢٠١٣ في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/ يوليو ومن ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر.

٦- وتناول تقريرنا المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في دورتها السابعة عشرة^١ البنود التي بُحِثت أثناء الاجتماعين المعقودين في تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وتضمن توصياتنا فيما يتصل بتلك البنود. ويسلّط هذا التقرير الضوء على ملاحظتنا فيما يخص المسائل التي يجري بحثها أو الحالات التي شكّل فيها البند اعتباراً رئيسياً خلال الاجتماع المعقود في آذار/ مارس ٢٠١٣.

٧- وقد التقينا بيمثلي الدول الأعضاء أثناء الاجتماعين اللذين عقدناهما في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وآذار/ مارس ٢٠١٣، وأتحتنا الفرصة أمام هؤلاء الممثلين لعرض المسائل التي تهمهم على اللجنة.

إصلاح منظمة الصحة العالمية

٨- تلقت اللجنة إحاطات إعلامية بشأن التقدم المحرز في عملية إصلاح المنظمة، وأعربت عن سرورها بعد أن لاحظت أن هناك الآن بيانات تثبت زيادة الطابع الرسمي للتخطيط وأن هذه المعلومات يمكن الوصول إليها. وتُتاح في الوقت الراهن المعلومات المتعلقة بالتخطيط وخطة التنفيذ على موقع مكرّس لهذا الغرض على شبكة الإنترنت. وتُدرج في الموقع حالياً المواعيد المستهدفة (السنوات حصراً)، ونتوقع أن يتجلى المزيد من التنقيحات أثناء سير العملية. على أن اللجنة لاحظت أن مبادرات الإصلاح في بعض المجالات (من قبيل التمويل والموارد البشرية) تركز على الإجراءات عوضاً عن الحصائل المتوقعة. وتحت اللجنة الأمانة على أن تضع عرضاً مفصلاً عن الحصائل المرجوة من الإصلاح (مثل هيكل نموذج التمويل الجديد، نموذج جديد للموارد البشرية) وتكفل لمبادرات الإصلاح إحراز التقدم اللازم في الاتجاه المطلوب. كما تشجع اللجنة الأمانة على تقصي إمكانيات إدراج منح المكافآت وإنزال العقوبات المادية إلى أقصى حد ممكن في ثقافتها المتعلقة بإنجاز الأعمال وهيكل الحوافز بهدف تعزيز المساءلة الإدارية اللازمة لتحقيق نتائج وتطبيق ضوابط فعالة على أرض الواقع تسهم بالتالي في تطوير المنظمة بوصفها منظمة قائمة على تحقيق النتائج.

٩- ولاحظت اللجنة أنها كُلِّفَت بأداء دور في هذه العملية، ألا وهو استعراض تنفيذ الإصلاح. ونحن نقدر هذا التكليف، ولكننا نلاحظ بحذر أن الاقتصار على عقد ثلاثة اجتماعات في السنة قد يمثل إشكالية لتوقيت إجراء الاستعراضات إذا ما أُريد لتلك الاستعراضات أن تكون هادفة ولا تبطئ خطى عملية الإصلاح. وفي حال تعذّر على اللجنة استعراض مقترحات الإصلاح قبل أن تُتخذ بشأنها إجراءات من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة و/ أو من المجلس التنفيذي، فإن اللجنة قد تضطلع مع ذلك بدور مفيد من خلال استعراض تنفيذ المقترحات لغرض تقديم توصيات حسب الاقتضاء.

١٠- وقد تلقينا إحاطة إعلامية بشأن التحضير لإقامة حوار خاص بالتمويل ولاحظنا أهمية هذه الممارسة بالنسبة إلى تنفيذ الإصلاح. وترتفع لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة أن تعقد اجتماعاً في تموز/ يوليو بعد فترة وجيزة من إجراء أول حوار خاص بالتمويل وتدرس حصائله للنظر فيما يمكن إسداؤه من مشورة قد تساعد على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة الحوار الثاني من هذا القبيل في تشرين الأول/ أكتوبر.

وسوف يتداخل الاجتماع الذي تزمع اللجنة عقده في تشرين الأول/ أكتوبر مع الاجتماع المعقود بشأن الحوار الثاني الخاص بالتمويل، مما سيمكن اللجنة من الحصول على ملاحظات مباشرة عن الحوار تستند إليها في إسداء المزيد من المشورة، حسب الاقتضاء.

١١- وفي السياق الأوسع نطاقاً للإصلاح، فإن التعليقات التي أدلينا بها في مواضع أخرى من هذا التقرير على إدارة المخاطر المؤسسية واستعراض تكاليف الإدارة وتدبير الشؤون هي تعليقات مهمة.

الميزانية البرمجية للمنظمة وبرنامج عملها العام

١٢- يسرّ اللجنة أن تحيط علماً بالتقدم الكبير الذي أحرز في عملية وضع الميزانية على مدى السنتين أو السنوات الثلاث المنصرمة، بما في ذلك تحديد الأولويات وتخصيص ميزانيات واقعية. وقد لاحظنا وجود بيانات تثبت نية وضع ميزانية حقيقية (تميزاً لها عن الوثيقة التي طرحت طموحات في الماضي). ويعني ذلك أن وثيقة الميزانية لديها إمكانية أكبر على أداء الدور الهام للميزانية باعتبارها واحدة من الضوابط الفعالة لمراقبة عمليات المنظمة ومستوى إنفاقها. وفي هذا الصدد قد تبحث اللجنة المدى الذي قد تقوم فيه الميزانية بصيغتها الحالية، مقام أداة مراقبة أكثر فعالية إذا ما تقرر تضمينها مزيداً من المعلومات. وتسليماً بأن ميزانيات المنظمة المخصصة للمكاتب القطرية والإقليمية لا تزال تقديرات وأنه يجري وضع تفاصيل من تلك المكاتب في الخطة التشغيلية، فإن من المستحسن أن تُدرج مدخلات من ذاك المستوى في العملية في مرحلة مبكرة لتعزيزاً لواقعية الأرقام.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من دواعي سرور اللجنة أن تطلع على الخطة الخاصة بتحديد مقدار المساهمات الطوعية، والتي تقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز الانضباط في الميزانية والاعتراف بالحدود المفروضة على القدرة داخل الأمانة ووقف ممارسة تقديم الالتزامات المتزايدة باطراد والطويلة الأجل الناشئة عن تزايد أعداد الموظفين المعيّنين من حساب مساهمات طوعية قصيرة الأمد.

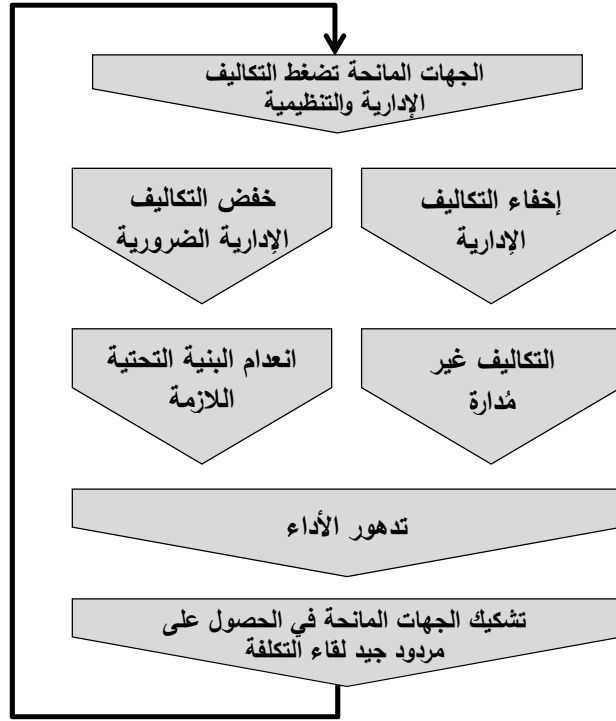
التغيرات المدخلة على اللائحة المالية للمنظمة ونظامها المالي

١٤- لقد استعرضنا التغييرات المقترحة إدخالها على اللائحة المالية والنظام المالي وأسدينا المشورة بشأن تلك التغييرات ولاحظنا أن المقترح المعروض على لجنة البرنامج والميزانية والإدارة يقضي بإدخال حد أدنى من التعديل دعماً للتغييرات المدخلة على عملية وضع الميزانية. وفي حال إقرار تلك التعديلات ووضعها موضع التنفيذ واكتساب الخبرة من إدخالها، فإننا نوصي المنظمة بأن تتعهد بإجراء استعراض أكثر شمولاً من المبادئ الأولى مع مراعاة أثر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتغييرات الطارئة على الميزانية والحوار الخاص بالتمويل.

استعراض مؤسسة PricewaterhouseCoopers للتكاليف الإدارية والتنظيمية

١٥- تلقت اللجنة إحاطات إعلامية بشأن العمل الذي أنجزته مؤسسة PricewaterhouseCoopers في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر، ومرة أخرى في ذاك المعقود في آذار/ مارس. ويحدد التقرير المقدم من المؤسسة إلى الأجهزة الرئاسية خيارات لمعالجة القضايا المتصلة بالتمويل الثقلي وباسترداد التكاليف.

الحقيقة المطروحة: التكاليف الإدارية والتنظيمية في دوامة خطيرة لا مناص منها



من العرض الذي قُدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٦- وحددت مؤسسة PricewaterhouseCoopers إجمالي التكاليف التنظيمية والإدارية بمبلغ ٨١٢ مليون دولار أمريكي تقريباً، وأوضحت توزيع المبلغ فيما بين المقر الرئيسي والأقاليم وبينته في المخطط الوارد في الصفحة ٣١ من تقريرها. وهذا التحديد لمقدار وطبيعة التكاليف التنظيمية والإدارية هو تحديد نافع، وقد لاحظنا بوجه خاص الأشكال الواردة في المخطط التي تبين انخفاض هذه التكاليف داخل المقر الرئيسي مقابل تغيير على نطاق أصغر بكثير طراً على مواضع أخرى في المنظمة (يرجى الرجوع إلى الصفحات من ٣٢ إلى ٣٦ من تقرير مؤسسة PricewaterhouseCoopers).

١٧- ونحن نشثي على تزويد الأعضاء بالنتائج، ونوصي بقيامكم في أقرب وقت ممكن بالمشاركة في المناقشة لتقديم توجيهات بشأن انتقاء الخيار المناسب الذي سيُركز إليه في استرداد التكاليف في المستقبل. وينبغي الالتفات إلى التحذير المبين في الشريحة ٨ من مخطط "الدوامة الخطيرة" (المُعاد نسخه في هذا الموضع)

١٨- وهناك العديد من الملاحظات ذات الصلة الواردة في العرض وفي التقرير الختامي، ونوصي بمتابعتها والتحقق منها.

١٩- ونشدّد تحديداً على ضرورة وضع خطة عمل تعالج مواطن الضعف في ممارسات مراقبة التكاليف (الشريحة ١٧ من العرض المقدم في كانون الثاني/يناير) وتقضي إلى انتقاء خيار مفضل لاسترداد التكاليف، ووضع خطة عمل مفصلة لخفض التكاليف، والتسليم بالطابع المتأصل للتكاليف التنظيمية والإدارية الإضافية المصاحبة لهيكل المكاتب القطرية والإقليمية وهيكل المقر الرئيسي.

البيانات المالية ومراجعة الحسابات الخارجية

٢٠- استعرضت اللجنة مسودة البيانات المالية المعدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وناقشتها مع مراجع الحسابات الخارجي، على أن مراجع الحسابات لم يبد رأي بشأن البيانات في تلك المرحلة. ويسرنا أن نلاحظ أن هذه البيانات المالية هي أولى البيانات المعدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي يبدو أنها تتناسب بشكل أفضل من قبيل منظمة

الصحة العالمية. وعليه طرأت تغييرات كبيرة على عرض فئات معينة من الأصول والخصوم وبنود الإيرادات والنفقات.

٢١- ونود أن نسترعي الانتباه بوجه خاص إلى الحقيقة القائلة إن البيانات المالية تعكس الآن جميع الأصول التي تملكها المنظمة وتستخدمها في إنجاز أعمالها، وأن الخصوم غير الممولة تُسجل لبيان سلامة وضع المنظمة المالي.

٢٢- وتجسد الآن البيانات المالية بوضوح الخصوم غير الممولة الناشئة عن قرارات التعيين السابقة (خصوم التأمين الصحي للموظفين)، وتسلط الضوء على الآثار المترتبة على الخصوم الطويلة الأجل عند تعيين موظفين إضافيين في حالة إتاحة المساهمات الطوعية.

٢٣- وقد لاحظنا موقف صافي الأصول وتخصيص الأموال غير المنفقة المتأتية من المساهمات الطوعية، وهي بالتالي ليست قابلة للاستبدال مما يحد من إمكانية النظر إليها على أنها أصول أو أسهم صافية. ونحن عازمون على استعراض هذا البند وأية آثار تترتب عليه في اجتماعنا المقبل.

٢٤- وحددنا في مناقشاتنا مع مراجع الحسابات الخارجي ومع المراقب المالي أن نقاط الخلاف قد حُسمت جميعها. ولم نطلع على مشروع تقرير مراجع الحسابات في وقت إعدادنا لهذا التقرير، لذا لم نتمكن من التعليق على المسائل التي قد تثار فيه، وإنما وافقنا على المسألة التي عُرِضت علينا بشأن ضرورة إنشاء نظام جرد عالمي، ونحن نؤيد هذه التوصية.

٢٥- وسوف نستعرض البيانات المالية مرة أخرى بعد أن تعتمد الجمعية الصحة عندما نجتمع في تموز/ يوليو ونبدي التعليقات ونسدي المشورة بشأن السياسات والعروض، إن لزم الأمر. كما سنواصل حينها النظر في الفجوة التي تتخلل تمويل التأمين الصحي للموظفين والخصوم المترتبة على ذلك.

المراقبة الداخلية

٢٦- اجتمعت اللجنة بمدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية ولاحظت أن تقدماً أُحرز في إغلاق توصيات عُلِّقت لفترة طويلة بشأن مراجعة الحسابات في مكاتب قطرية تابعة للمنظمة. ومن دواعي القلق في هذا السياق ملاحظة أنه مع أن توصية ما قد تُغلق في أحد المكاتب القطرية فإن من المرجح بشكل كبير أن تتكرر تلك التوصية في الموضع ذاته أو في غيره من تقرير لاحق عن مراجعة الحسابات، وأنه ثمة مواضيع معينة يتواتر تكرارها في التوصيات. ويساورنا القلق إزاء وجود الكثير من مواطن الضعف وبعضها قد يصبح منهجياً. وفي عام ٢٠١٠ أوصى مراجع الحسابات الخارجي بزيادة الموارد المالية المتاحة للمراقبة الداخلية. ونحن على بينة من إتاحة المزيد من الموارد ولكننا غير متأكدين من أن حجم وظيفة المراقبة الداخلية ومكانتها يفان بغرض مراجعة الحسابات بفعالية وتوقيت مناسب على نطاق المنظمة ككل. وسيتواصل بحث هذه المسألة في اجتماعنا المقبل.

٢٧- ونوصي بأن تجري الأمانة تحليلاً لتحديد المتكرر من المواضيع الهامة وتقييم التدخلات التي قد تثبت فائدتها في معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة. وفي هذا السياق، فقد تثبت فائدة التحليل الذي أجراه مكتب خدمات المراقبة الداخلية لتحديد أفضل المكاتب وأسوأها من حيث الأداء، وذلك بحسب مجال المراقبة. ويمكن أن تشمل التدخلات التدريب على قدرات محددة والتعيين على هذا الأساس، وزيادة الاستفادة من مركز الخدمات العالمي وأتمتة الضوابط في نظام الإدارة العالمي وتعزيز المراقبة في

المكاتب الإقليمية، بوسائل منها تبادل الممارسات الفضلى فيما بين المكاتب القطرية. ومن شأن اتباع نهج قائم على المخاطر في تنفيذ التدخلات أن يستهدف المكاتب القطرية في المواضيع التي ترتفع فيها إلى أقصاها مخاطر انهيار ضوابط الرقابة. وهو أمر يكتسي أهمية خاصة عندما نراعي الحقيقة القائلة إن الوقت الذي يتخلل زيارات المراجعة إلى أي مكتب معين بالموارد الحالية يبلغ ١٧ عاماً في المتوسط. لذا نوصي المديرين الإقليميين بزيادة انخراطهم في الإبلاغ عن التقدم المحرز، وكذلك في تعزيز وظائف مكاتب خدمات الدعم في المكاتب القطرية.

٢٨- ويؤسفنا أن الخطابات الإدارية لمراجع الحسابات الخارجي والردود الإدارية عليها لم تكن جاهزة في وقت اجتماعنا. فقد كان لهذه الخطابات والردود أن تبرز مواطن الضعف الداخلية أو تؤمن لنا قدراً كافياً من الراحة في الوقت المناسب للتمكن من تزويد لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بتقرير قبل انعقاد جمعية الصحة.

نظام الإدارة العالمي

٢٩- تلقت اللجنة معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تحسين برمجيات النظام الأساسي ولاحظت أن من المُرتقب أن ينتقل النظام المُحسّن إلى مرحلة الإنتاج في أيار/ مايو ٢٠١٣.

٣٠- ولاحظنا كذلك الزيادة الحاصلة في القدرة التنظيمية بفعل الاستثمار في هذا النظام، بما فيها زيادة إنتاجية المراقبة الداخلية من خلال عمليات مراجعة حسابات الشؤون المكتبية والتحضير للقيام بزيارات سابقة للزيارات الميدانية. وتسنى تحليل التكاليف التي تقاضتها مؤسسة PricewaterhouseCoopers بفضل تكوين كم هائل من البيانات التي يمكن الوصول إليها داخل نظام موحد، على أن قدرات النظام غير مستغلة بالكامل بعد، ونحث الأمانة على مواصلة الاستثمار في مجال تحسين القدرات.

٣١- ونظام الإدارة العالمي هو مرفق عالمي يحظى على ما يبدو بتقدير الموظفين العاملين في المكاتب الإقليمية والقطرية. لذا نوصي بالاستمرار في تقصي إمكانياته بوصفه أداة لتخفيض التكاليف من خلال التخلص من ازدواجية الجهود في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية وتقديم المزيد من الفوائد عن طريق تعزيز المراقبة الداخلية والحد من المخاطر. ونرى أن زيادة الاستثمارات ستمكّن من استخدام ضوابط متصلة داخل النظام وتحسّن مستوى الامتثال والمساءلة الإدارية في نهاية المطاف.

٣٢- ونظام الإدارة العالمي مثال جيد على الكيفية التي أتاح بها التعاون بين الأقاليم المجال أمام إقامة نظام إدارة رئيسي تستفيد منه المنظمة بأسرها على مستوياتها الثلاثة كافة. ونرى أن هذا النظام يمثل نموذجاً لمجالات دعم أخرى مثل تكنولوجيا المعلومات التي يؤدي فيها تجزؤ النظم وتباين المعدات المدفوعين بالقرارات الاستثمارية المتخذة على الصعيد الإقليمي بدلا من إيجاد حلول على نطاق المنظمة ككل إلى زيادة احتمال انهيار النظام وتقادّم المعدات التي عفا عليها الزمن وتدهور أداء خدمة البريد الإلكتروني وكذلك أوقات الاستجابة، فضلاً عن زيادة تكاليف التشغيل الإجمالية المترتبة على ذلك.

إدارة المخاطر المؤسسية

٣٣- تلقت اللجنة معلومات محدّثة عن تطوير نظام إدارة المخاطر المؤسسية، وبعدها قدم المدير العام المساعد المسؤول عن برنامج مكافحة الجوائح عرضاً أوضح فيه إدارة المخاطر من الناحية العملية في أحد مجالات العمل الرئيسية للمنظمة. وأشار العرض الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية إلى إحراز تقدم

إيجابي كبير في وضع سجل للمخاطر العالية المستوى، مما يدل ضمناً على تحسن كبير في فهم إدارة تلك المخاطر والالتزام الفعلي بالمضي قدماً في إنجاز هذا العمل. وتوصي اللجنة الأمانة بأن تحدد إطاراً زمنياً لوضع سجل المخاطر وكذلك خطة عمل للبدء في تطبيق هيكل إدارة المخاطر المؤسسية في جميع أنحاء المنظمة.

ماريون كاودن، (الرئيسة)، جون فوكس،
فريد لحود، ماري نكيوب،
فيراثاي سانتيرابهوب

APPENDICES

التذييلات

APPENDIX 1

التذييل ١

المواضيع المقترحة إدراجها في جدول أعمال اجتماع لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة الذي سيعقد في تموز/ يوليو ٢٠١٣

حصيلة الحوار الخاص بالتمويل

استعراض البيانات المالية والتقارير المطول لمراجع الحسابات وسياسات المحاسبة

استعراض "الخطابات الإدارية" لمراجع الحسابات الخارجي والردود الإدارية عليها

التقييم الذاتي للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة

خطة تنفيذ الإصلاح

صافي الأصول وصلتها بالمساهمات الطوعية

استعراض عمليات الخزينة

التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة

برنامج تنمية المهارات القيادية

إجراءات متابعة من الدراسة الخاصة بمؤسسة PricewaterhouseCoopers

مجال اختصاص مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ومكانتها، وخطة العمل السنوية

المسائل المتعلقة بشؤون مراجعة الحسابات الخارجية (مجال الاختصاص وخطة العمل السنوية)

APPENDIX 2

التذييل ٢

الاختصاصات المنقحة للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة^١

الغرض المنشود من اللجنة

١- يتمثل الغرض المنشود من إنشاء لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، بوصفها لجنة استشارية مستقلة أنشأها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وتقدم تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، في إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ومن خلالها، إلى المجلس التنفيذي، وفي الوفاء بالتزاماتها في تحمل مسؤوليتها الاستشارية في مجال المراقبة، وتزويد المدير العام، عند الطلب، بالنصح بشأن القضايا التي تدرج ضمن نطاق ولايتها.

وظائف اللجنة

٢- تكون وظائف اللجنة كالتالي:

(أ) استعراض البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية والقضايا الهامة الخاصة بسياسة تقديم التقارير المالية، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن الآثار التشغيلية الواضحة المترتبة على القضايا المطروحة والاتجاهات السائدة؛

(ب) وإسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية في المنظمة ونظم إدارة المخاطر، واستعراض تقييم المخاطر الإدارية في المنظمة، ومدى شمولية العمليات الحالية المتعلقة بإدارة المخاطر؛

(ج) وتبادل المعلومات مع الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجال مراجعة الحسابات والتقييم والتحري المكلف بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية حالياً؛ ووظائف المنظمة الخاصة بالمراجعة الخارجية للحسابات، واستعراض فاعليتها؛ ورصد تنفيذ جميع نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب وفعاليتها وعلى النحو الملائم؛

(د) وإسداء المشورة بشأن مدى ملائمة وفعالية سياسات المحاسبة وممارسات الإفصاح عن النتائج وتقييم التغييرات الطارئة على تلك السياسات والمخاطر التي تتطوي عليها؛

(هـ) وإسداء المشورة إلى المدير العام عند الطلب، بشأن المسائل التي تدرج تحت النقاط من (أ) إلى (د) أعلاه؛

(و) واستعراض الأداء وإعداد التقارير عنه بانتظام وفقاً لأفضل الممارسات المهنية في لجان المراقبة وبحسب المبادئ التي توصي بها وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة؛

١ نقحها المجلس التنفيذي في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة بموجب القرار م١٣٢ق١٢، وهي ترد في الملحق المرفق بذاك القرار. انظر الوثيقة م١٣٢/٢٠١٣/سجلات/١.

(ز) وإعداد تقرير سنوي عن أنشطتها واستنتاجاتها وتوصياتها، وإعداد تقارير مبدئية، عند الاقتضاء، يتولى رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.

تشكيل اللجنة

٣- يكون تشكيل اللجنة ومؤهلات أعضائها على النحو التالي:

(أ) تتألف اللجنة من خمسة أعضاء يتمتعون بالنزاهة والموضوعية وبخبرة مؤكدة مكتسبة أثناء تقلدهم مناصب رفيعة في المجالات التي تشملها هذه الاختصاصات.

(ب) بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء يقترح المدير العام على المجلس التنفيذي مرشحين لعضوية اللجنة، ويعين المجلس أعضاها، ولا يكون فيها عضوان من مواطني دولة واحدة.

(ج) يقدم الأعضاء خدماتهم دون مقابل.

(د) يجب أن يتمتع الأعضاء بالاستقلالية. ويعملون بصفتهم الشخصية ولا يمثلهم أي بدلاء، ولا يلتزمون أو يقبلون تعليمات فيما يتعلق بأدائهم لمهمتهم في اللجنة من أية حكومة أو سلطة أخرى من خارج منظمة الصحة العالمية أو من داخلها. وسيطلب من جميع الأعضاء التوقيع على إعلان بشأن عدم تضارب المصالح وعلى اتفاق بشأن السرية، وفقاً للممارسة التي تتبعها المنظمة في هذا الصدد.

(هـ) يجب أن يمتلك الأعضاء مجتمعين المؤهلات المناسبة في المجالات المهنية والمالية والإدارية والتنظيمية وأعلى مستويات الخبرة الحديثة في مجالات المحاسبة، ومراجعة الحسابات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وإعداد التقارير المالية، وفي المسائل الأخرى ذات الصلة وفي المسائل الإدارية.

(و) يجب أن يكون لدى الأعضاء فهم لعمليات التفتيش والتحري والرصد والتقييم وأن تكون لديهم الخبرة اللازمة في هذا المضمار إذا أمكن؛

(ز) ينبغي أن يكون لدى الأعضاء، أو أن يكتسبوا بسرعة، الفهم الجيد لأغراض منظمة الصحة العالمية، ولهيكّل تصريف الشؤون والمساءلة فيها، ولوائحها وقواعدها ذات الصلة وثقافتها التنظيمية وبيئة الرقابة فيها.

(ح) ينبغي أن تشمل عضوية اللجنة تمثيلاً متوازناً لخبرات القطاعين العام والخاص.

(ط) يُختار عضو واحد، على الأقل، على أساس ما يمتلكه من مؤهلات وخبرة، بوصفه أحد كبار موظفي المراقبة المهنيين أو أحد كبار مديري الشؤون المالية في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمة دولية أخرى.

(ي) تُولى في عملية الاختيار المراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ولإبقاء على أكبر قدر ممكن من التمثيل الجغرافي العادل يجب أن تكون العضوية بالتناوب بين أقاليم منظمة الصحة العالمية قدر الإمكان.

مدة العضوية

٤- تكون مدة العضوية أربع سنوات غير قابلة للتجديد إلا أن مدة عضوية اثنين من الأعضاء الأوائل تكون سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط لمدة أربع سنوات. ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيسها. ويعمل بهذه الصفة لمدة سنتين.

الترتيبات الإدارية

٥- فيما يلي الترتيبات المنطبقة:

(أ) يحق لأعضاء اللجنة غير المقيمين في كانتون جنيف أو في فرنسا المجاورة استرداد نفقات السفر وفقاً لإجراءات منظمة الصحة العالمية المنطبقة على أعضاء المجلس التنفيذي.

(ب) تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل.

(ج) يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء.

(د) تسترشد اللجنة، باستثناء ما هو منصوص عليه في اختصاصاتها وبعد إجراء التعديلات اللازمة، بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي بشأن تصريف الأعمال واتخاذ القرارات. ويجوز للجنة أن تقترح إدخال تعديلات على صلاحياتها كي ينظر فيها المجلس التنفيذي وذلك عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

(هـ) يجوز للجنة أن تقرر في أي وقت الحصول على المشورة المستقلة أو الخبرة الخارجية، إذا لزم الأمر، والاطلاع بشكل تام على جميع ملفات منظمة الصحة العالمية ومحفوظاتها، على أن يتم التعامل معها على أساس السرية.

(و) ستتولى أمانة المنظمة تقديم الدعم بخدمات الأمانة إلى اللجنة.

(الاجتماع الثاني عشر، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

APPENDIX 3

التذييل ٣

**التقارير السابقة التي قدمتها لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة
في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة**

كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الوثيقة EBPBAC13/3، المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

أيار/مايو ٢٠١١، الوثيقة EBPBAC14/3، المؤرخة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١

كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الوثيقة EBPBAC15/4، المؤرخة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

أيار/مايو ٢٠١٢، الوثيقة EBPBAC16/3، المؤرخة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الوثيقة EBPBAC17/5، المؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

= = =